

التنمية المستدامة في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الإحصائية خلال الفترة 2000-2011

د. محمد بوحجلة

جامعة البليدة 2

الملخص:

ظهر مفهوم ومصطلح التنمية المستدامة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي و البيئي كرد طبيعي على التخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتج عن الأسلوب التقليدي للتنمية الذي يقوم على التنامي السريع للإنتاج دون اعتبار للآثار السلبية التي يخلفها هذا التنامي على الإنسان وعلى الموارد الطبيعية وعلى البيئة ، و التنمية المستدامة واحدة من الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة حيث تهدف إلي تحقيق حياة ارقى لجميع البشر، و لقد بادرت الجزائر إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة ، حيث وضعت آفاق تنموية على المدى البعيد، تمثلت في دراسات إستراتيجية استشرافية حول مستقبل التنمية في البلاد ، فوضعت إستراتيجية للعشرية من 2001 إلى 2011 بهدف تحقيق بعض الأهداف التنموية ،

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة – المؤشرات – الناتج الداخلي الخام – البيئة – نصيب الفرد

Résumé :

Le concept et le terme développement durable est apparu avec ses horizons socioéconomique et environnemental comme une réponse ordinaire à la crainte de la détérioration de l'environnement. La détermination résultant de la méthode traditionnelle du développement basée sur la croissance accélérée de la production sans considération des effets négatifs qui en découlent sur l'être humain, les ressources naturelles et l'environnement. Le développement durable est l'une des principales priorités des États Unis, car elle tend à réaliser une vie prestigieuse pour tout être humain. L'Algérie a affecté des fonds considérables pour le soutien et la concrétisation du développement durable, en outre, elle tracé une stratégie pour la décennie 2001-2011- dans le but de réaliser les objectifs du développement.

Mots clés : Développement durable – Indices du développement durable- produit intérieur brut – environnement- part individuelle.

مقدمة:

إن تحقيق التنمية المستدامة يستوجب وضع إستراتيجية متكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية و الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية للمواطن و المحافظة على البيئة و التنبؤ بالمتغيرات المستقبلية و التطورات العالمية ، و التنمية المستدامة عملية تحول في المجتمع ، فالاستدامة في جوهرها عدالة في تكافؤ الفرص بين الشرائح الاجتماعية للجيل الحاضر وبين الأجيال اللاحقة ، و في هذا المقال سوف نحاول أن ندرس التنمية المستدامة في الجزائر من خلال بعض المؤشرات التي وضعتها الأمم المتحدة ضمن أهدافها و استراتيجياتها في التنمية المستدامة ، حيث تطرقنا إلي أهم المؤشرات و التي استطعنا الحصول على معلومات و معطيات حولها ، و تناول التنمية المستدامة ثلاث جوانب رئيسية مع ما يتفرع عنها من مؤشرات فرعية وهذه الجوانب هي الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب البيئي، والتي يجب أن تتفاعل وتتشابك مع بعضها من أجل الوصول إلى الهدف المنشود وهو تحقيق الرفاهية للإنسان في جميع متطلبات الحياة ما أمكن

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن بلورة السؤال الجوهرى الذي تدور حوله الدراسة

كالتالى

ما هي أهم و ابرز النتائج التي حققتها الجزائر من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟

الأسئلة الفرعية: و لإثراء الموضوع أكثر يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- هل مفهوم التنمية المستدامة مفهوم حديث ؟
- ما هي مجالات التنمية المستدامة التي كانت من ابرز استراتيجيات الأمم المتحدة في مجال التنمية؟
- هل حققت الجزائر نتائج ايجابية في مجال التنمية المستدامة ؟

أولا- تاريخ ظهور فكرة التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماماً جديداً بل هي مطلب قديم ومنذ سنوات مضت، إذ كانت التنمية تركز على قضايا الرفاه الاجتماعي في الخمسينات وعلى تجاوز مشكلات التنمية في الستينات ثم على الحد من الفقر وتلبية الحاجات الأساسية في السبعينات ثم ظهر مفهوم ومصطلح التنمية المستدامة كرد طبيعي على التخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتج عن الأسلوب التقليدي للتنمية الذي يقوم على التنامي السريع للإنتاج دون اعتبار للأثار السلبية التي يخلفها هذا التنامي على الإنسان وعلى الموارد الطبيعية وعلى البيئة، و يمكن ذكر أهم المبادرات والمحطات و إسهامات الأمم المتحدة التي قامت بها من اجل تجسيد التنمية المستدامة كواقع في شكل سياق تاريخي علي النحو التالي :

1945 : ميثاق الأمم المتحدة حيث نصت موافقها علي ترقية الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية للشعوب جميعها و على تعزيز احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية ⁽¹⁾

1948: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث نص علي حقوق الأفراد و الجماعات و الشعوب و أنهم سواسية أمام القانون و لهم الحق في التربية و التعليم و الصحة و العيش بكرامة ⁽²⁾

1968: إنشاء نادي روما الذي جمع عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف الدول، دعا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة ⁽³⁾

1972: نادي روما ينشر تقريراً مفصلاً حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، ⁽⁴⁾

1972: انعقاد مؤتمر استكهولم حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة، حيث ناقش المؤتمر البيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وركز على الجانب البيئي .

1982 : الميثاق العالمي للطبيعة حيث نص على احترام الطبيعة و صيانتها من التدهور الناجم عن الحرب و الأنشطة العدائية، و الحفاظ على الأنواع الإحيائية و النظم الإيكولوجية لصالح الأجيال المقبلة ⁽⁵⁾

1986: إعلان الحق في التنمية حيث نصت بنوده على أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي في التنمية ويجب على الدول أن تتعاون مع بعضها البعض لتأمين التنمية و إزالة العقبات التي تعترض التنمية ⁽⁶⁾

1992: قمة الأرض في ريو دي جانيرو، حيث أصبح واضحاً أن اهتمام العالم يجب أن يكون موجهاً ليس لتأثير الاقتصاد على البيئة، وإنما على تأثير الضغط البيئي (تآكل التربة - أنظمة المياه - الغلاف الجوي) على المفاهيم الاقتصادية ، في ريو أصبحت التنمية المستدامة تركز على سبعة مكونات تشكل التحدي الأكبر أمام البشرية ⁽⁷⁾، هي التحكم في التعداد السكاني؛ تنمية الموارد البشرية؛ الإنتاج الغذائي؛ التنوع الحيوي؛ الطاقة؛ التصنيع؛ التمدن.

1994: المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (بريدجتاون، بربادوس)، الذي نصّ على إجراءات وتدابير محدّدة لأغراض التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

- 1 - هادي احمد الفراجي ، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة ، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2015 ، عمان ، الأردن ، ص 53
- 2 - نفس المرجع السابق ، ص ص 57 58
- 3 - حدة فروحات، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيقي التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 7، 2010/2009، ص ص 125، 126.
- 4 - حدة فروحات، مرجع سابق، ص 126
- 5 - هادي احمد الفراجي ، مرجع سابق ؛ ص 65
- 6 - هادي احمد الفراجي ، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة ، ص ص 69 ، 70
- 7 - نبيل إسماعيل أبو شريحة، التوعية البيئية والتنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، ص ص 126 ، 127

1996 : إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي حيث أكد على أن جوهر التنمية المستدامة يتمثل في تحقيق الأمن الغذائي و القضاء على الفقر و التأكيد على حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة⁽¹⁾

1997: دورة الجمعية العامة الاستثنائية (مؤتمر قمة الأرض + 5) بنيويورك، تعتمد برنامج مواصلة تنفيذ

جدول أعمال القرن 21، بما يشمل برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة للفترة من 1998 إلى 2002. 2002: القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبرغ بجنوب إفريقيا مهدت الطريق لاتخاذ إجراءات عملية

لتمكين دول العالم من تنفيذ المبادئ والاتفاقيات التي تمخضت عن المؤتمرات البيئية العالمية السابقة،⁽²⁾

2008 : إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية حيث أكد على تعبئة الموارد المالية المحلية من اجل التنمية و تعزيز التعاون الدولي المالي و التقني لأغراض التنمية⁽³⁾

2012 : مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو زائد 20)

2013 : الدورة الأولى للمنتدى السياسي الرفيع المعني بالتنمية المستدامة

ثانيا-تعريف التنمية المستدامة:

كثير استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول من أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير « مستقبلنا المشترك » الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987⁽⁴⁾. حيث تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول عام 1983 برئاسة «برونتلاند» رئيسة وزراء النرويج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

واكتسب تعريف هيئة براند تلاند (Brundtland) للتنمية المستدامة شهرة دولية في الوسط الاقتصادي، حيث ظهرت في تقرير تلك الهيئة محاولة لتعريف التنمية المستدامة « بأنها عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلباً في قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم». وقد عرفها أيضاً «بأنها عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة: نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي».

1 - هادي احمد الفراجي ، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة؛ ص 75، 76
2 - أسيا قاسمي ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ، الملتقى الدولي الثاني للسياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات ، التوجهات ، الافاق (تونس) 26-27 افريل 2012

3 - هادي احمد الفراجي ، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة؛ ص 111
4 - وراء زكي الطويل ، التنمية المستدامة و الأمن الاقتصادي ، دار زهران للنشر ، الطبعة الأولى -2010الأردن
ص 15،

(1))، وتم بموجب هذا التقرير دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. و عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 التنمية المستدامة بأنها « ضرورة إنجاز الحق في التنمية » بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل(2)) ،

وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية؛ وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة، ويتدعم مفهوم الاستدامة أكثر فأكثر حول موضوع تنمية الموارد البشرية(3)).

و عرفها المشرع الجزائري بأنها ذلك النوع من التنمية الذي يهدف إلي التوفيق بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و حماية البيئة ، أي دمج البعد البيئي في التنمية الهادف إلي إشباع حاجات أجيال الحاضر و المستقبل(4))، أو هي ذلك النوع من التنمية الذي يضمن تلبية حاجات الحاضرين دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة علي إشباع الحاجات الخاصة بها(5))

ثالثا - مجالات و أهداف التنمية المستدامة :

تجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسية هي(6))

أ- **المجال الاقتصادي** : حيث تهدف التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. ورفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والسعي إلى التصدير و العمل علي تحقيق الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل و زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي، و بناء اقتصاد سوق فعال يعتمد علي قطاع الخدمات وتكنولوجيا المعلومات، و زيادة مخرجات الزراعة لتوفير الغذاء المناسب كما ونوع للأفراد؛ و التوزيع العادل للثروات، مما قد يحقق خفض معدلات الفقر والبطالة

ب- **المجال الاجتماعي**: تهدف التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي إلى تأمين الحصول على المياه الكافية في المنطقة للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة. فرض معايير لحماية صحة

1 - ريدة ديب وسليمان مهنا، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 1، سوريا، 2009، ص: 488

2. دوجلاس موسشيت مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص17.

3 الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الأسكو، نيويورك، 1998، .

4 -المادة 04 من القانون رقم 10-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 43 ، ص 8

5 -Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement , Glossaire de l'environnement et du développement durable ,Alger, 2004, p ; 6

6 -للمزيد انظر -عبد السلام أديب- مفهوم التنمية المستدامة- مقالة علي الانترنت لوحظ يوم السبت، 29 جويلية 2015 -علي الموقع <http://www.mstdama.com/index.php?option=com>

البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة وضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب، و تلبية الحاجات الأساسية للأفراد ومنها بشكل أساسي توفير فرص العمل، التعليم، العناية الصحية، الخدمات الاجتماعية، السكن، احترام حقوق الأفراد وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار، وربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، عن طريق محاولة التنمية المستدامة بتوظيف التكنولوجيا الحديثة بما يتماشى ويخدم أهداف المجتمع.⁽¹⁾

ج- مجال البيئة : وتهدف التنمية المستدامة في مجال البيئة إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها و ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه. والطاقة والموارد المعدنية و حماية الطبيعة والنظام البيئي لصالح الأجيال القادمة، من خلال اعتماد توليد الطاقة على الموارد المتجددة، و ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، وهنا يكمن دور الدولة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها عن طريق استخدام غير محسوب وغير عقلاني، والعمل على تجدد هذه الموارد وإطالة أمدها لأطول فترات زمنية ممكنة، فالتنمية المستدامة لتحقيق أهدافها عليها بتوظيف استغلال هذه الموارد بشكل عقلاني مخطط له ومدروس لكي لا تستنزف وتدمر هذه الموارد وتفقد، فالحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة.

رابعاً - التنمية المستدامة في إستراتيجية الأمم المتحدة :

تعتبر التنمية واحدة من الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة و هي عبارة عن التزام متعدد الأبعاد بتحقيق نوعية حياة ارقى لجميع البشر، و التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية و حماية البيئة كلها عناصر مترابطة و يعزز بعضها بعضا التنمية المستدامة و عليه فان التنمية و الأمن و السلام مفاهيم متعددة لكنها مترابطة فيما بينها ⁽²⁾ ، و استندت التنمية المستدامة في إستراتيجية الأمم المتحدة بالإضافة إلي ميثاق الأمم المتحدة على مجموعة من الاتفاقيات العالمية كما أبرزنا ذلك في بداية هذا المقال حيث تضمنت هذه الاتفاقيات نهج التنمية المستدامة و إرساء الدعائم الأول لها ،و كان للإسهامات المؤتمرات التي عقدت بشأن التنمية المستدامة و التي يمكن اعتبار المؤتمر الذي عقد سنة 1972 بمثابة المؤتمر التأسيسي للتنمية المستدامة إسهامات إضافية في دعم هذا النهج ⁽³⁾، إن جميع المؤتمرات و الاتفاقيات تستند في توجهاتها إلى اعتبار التنمية المستدامة حقا من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف و موجبه بحق لكل إنسان و جميع الشعوب المشاركة و المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و تتمتع بهذه التنمية

خامساً - التنمية المستدامة في الجزائر:

في السنوات الأخيرة بادرت الجزائر ، إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة

1 - عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 29.

2 هادي احمد الفراجي ،مرجع سابق ؛ ص 25

3 - هادي احمد الفراجي ، مرجع سابق ؛ ص ص 16، 17

في معظم المجالات الحيوية و لاسيما في المجال البيئي معتمدة على ثلاث وسائل هي وضع إطار قانوني صارم و متخصص ، مراقبة النشاطات المسببة للتلوث و إخضاعها للمعايير الدولية ، وضع رسوم خاصة بحماية البيئة تدفع المؤسسات لمراقبة نشاطاتها، إضافة إلى الرسم المشجع للمؤسسات التي تتخلص من نفاياتها بالمعالجة بدل التخزين أو الرمي ، كما سطرت مشاريع مستقبلية تعتبر إستراتيجية إذا ما تم نجازها بالشكل المرسوم أو المخطط ، كما وضعت آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية.

و في سبيل تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة وضعت الدولة آفاق تنمية على المدى البعيد، فرأت في ظل تحقيق التنمية المستدامة أن تقوم بدراسات إستراتيجية استشرافية حول مستقبل التنمية في البلاد ، فوضعت الجزائر إستراتيجية لل عشرية من 2001 إلى 2011 بهدف تحقيق بعض الأهداف التنموية من بينها ، إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على النمو المستدام وتقليل ظاهرة الفقر ، حماية الصحة العمومية للسكان ، وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار هذه التنمية، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر ، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21.⁽¹⁾

سادسا - نماذج من مؤشرات التنمية المستدامة في الجائر :

أدي الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة إلى السعي نحو اعتماد مؤشرات واضحة في عناصرها ، لذلك اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة UNCSD في عام 2001 أربع مؤشرات أساسية للتنمية المستدامة تتمثل في :

- المؤشرات الاقتصادية
- المؤشرات الاجتماعية
- المؤشرات البيئية
- المؤشرات المؤسسية

إلا أن تطبيقها لا بد أن يتباين بين دولة و أخرى ، و ذلك لاختلاف العوامل البشرية و الاقتصادية و البيئية بين دول العالم⁽²⁾ ، وقد طلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق

1 - حروفش سهام ، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف 2
2 - هادي احمد الفراجي ، مرجع سابق ؛ ص 188

مع أولوياتها الوطنية، وأهدافها وغاياتها ، وتتسم هذه المؤشرات بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني، و في هذا المقال سوف نحاول أن ندرس بعض هذه المؤشرات المتعلقة بحالة الجزائر من خلال المعطيات التي تحصلنا عليها و هي تشمل المؤشرات الاقتصادية و المؤشرات الاجتماعية و المؤشرات البيئية حيث تطرقنا إلي أهم المؤشرات و التي استطعنا الحصول على معطيات عنها

أ - المؤشرات الاقتصادية:

تعتبر المؤشرات الاقتصادية عن مستوى المعيشة لأي دولة من الدول سواء كان هذا المستوى مرتفع أو متوسط أو متدني. ويمكن اعتبار أن أهم المؤشرات المختارة في الجانب الاقتصادي و التي تتوفر لدينا حولها معطيات هي على النحو التالي:

1- مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

يقصد بالناتج المحلي، مجموع ما أنتجه الأفراد في داخل الدولة بغض النظر عن جنسيتهم، ويعكس الناتج المحلي الحقيقي قيمة الناتج بعد استبعاد ارتفاع الأسعار (التضخم) بحيث يعكس القيمة الحقيقية لإنتاج الدولة ،ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس النمو الاقتصادي في الدولة فإذا كان معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان فإن الدولة تكون قد حققت نمواً اقتصادياً والعكس صحيح ، ويسهم كذلك في قياس مستوي التنمية الاقتصادية و الأداء الكلي للاقتصاد ، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي فهو يعكس متوسط ما يحصل عليه الأفراد من الناتج أو الدخل ، لأن الدخل هو عبارة عن عوائد عناصر الإنتاج في الدولة.⁽¹⁾

جدول رقم (1) الناتج المحلي الخام حسب الفرد (الوحدة: مليون دينار)

السنوات	2001	2003	2005	2007	2008	2010	2011
الناتج المحلي الخام (دج)	4227113.1	5252321.1	7561984.3	9366565.9	11077139.4	12034399	14481007.8
الناتج المحلي الخام للفرد دج	136892.8	164918.4	229805.6	274711.6	320231.8	334493.3	394395.2

المصدر : منير خالد براح ، الحسابات الاقتصادية من سنة 2000إلى 2011 ، رقم المنشور 609 ، المديرية التقنية المكلفة بالمحاسبة الوطنية و الديوان الوطني للإحصائيات ، سبتمبر 2011

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي في عام 2001 (136892.8 دينار) ثم ارتفع المؤشر في عام 2003 إلى (164918.4 دينار) ثم استمر في الزيادة و الصعود حتى وصل سنة 2011 إلى (394395.2 دينار) إلى (394395.2 دينار) - نعيم سلمان بارود، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية ، الجامعة الإسلامية غزة جانفي 2005 ، فلسطين ، ص43

دينار) أي زيادة تفوق 88% . وهذا يعني أن الجزائر قد انتقلت من الشريحة الدنيا إلى الشريحة الوسط أي من 2996 دولار إلى 9265 دولار ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط، وفقا لترتيب البنك العالمي للبلدان حسب الدخل للفرد، ولتنمية هذا المؤشر ينبغي على الدولة أن تركز و تهتم أكثر بالقطاعات الاقتصادية المولدة للناج المحلي وأهمها الزراعة والصناعة،

2- مؤشر الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

يقصد بالاستثمار الزيادة الصافية في رأس المال ويتكون الاستثمار من الاستثمار الثابت والتغير في المخزون، ويتوزع الاستثمار على الاستثمار العام (القطاع الحكومي) والاستثمار الخاص يساعد هذا المؤشر (نسبة الاستثمار إلي الناتج المحلي الإجمالي) في قياس النمو الرأسمالي ، وتحديد الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي⁽¹⁾

جدول رقم (2) الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2001	2002	2004	2006	2007	2009	2010	2011
الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	22.8	24.6	24.0	23.1	26.3	38.1	36.2	31.9

المصدر :مدير المنشورة منير خالد براح ، الحسابات الاقتصادية من سنة 2000إلي 2011 ،مرجع سابق الملاحظ علي هذا المؤشر هو الارتفاع المطرد له حيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2001 نسبة 22.8 % ثم ارتفعت إلي 26.3 % سنة 2007 لتصل إلي 31.9 % سنة 2011 ، و يمكن إرجاع ذلك إلي الطفرة المالية التي حققتها الجزائر من ارتفاع أسعار البترول و إلي سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تم اعتمادها خلال هذه الفترة من خلال المخطط الاقتصادي الأول و الثاني

3-مؤشر إجمالي الادخار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي :

هو مؤشر اقتصادي أساسي يعمل علي قياس مستوي و مدي الموارد المتوفرة للاستثمار بأصل راس المال

جدول رقم (3) إجمالي الادخار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (الوحدة مليار دينار)

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2008	2009
حجم الادخار الوطني	1770.8	2356	2865	3923	4657.9	5320.9	6434.8
الادخار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	41.89	44.85	46.59	51.87	54.70	48.03	64.30

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات بنك الجزائر p174 op-cit ; banque d'Algérie
الملاحظ علي هذا المؤشر هو الارتفاع المستمر له حيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2001 نسبة 41.89% ثم ارتفعت إلي 51.87% سنة 2005 لتصل إلي 64.30% سنة 2009 ، و يمكن إرجاع ذلك

1 - هادي احمد الفراجي ، التنمية المستدامة في استراتيجيات الامم المتحدة؛ ص 192

إلى الوفرة المالية التي حققتها الجزائر من ارتفاع أسعار البترول و إلى سياسة الإنعاش الاقتصادي و تحسن مستوي دخل الأفراد

4-مؤشر حصة الصادرات و الواردات من مجموع الناتج المحلي الإجمالي :

جدول رقم (4) حصة الصادرات و الواردات من مجموع الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2008	2009	2010	2011
نسبة الصادرات إلى الناتج	36.7	38.2	40.1	47.2	48.7	47.8	35.2	38.3	38.9
نسبة الواردات إلى الناتج	22	23.9	25.6	24.1	21.9	28.6	35.8	31.3	28.4

المصدر :مدير المنشورة منير خالد براح ، الحسابات الاقتصادية من سنة 2000إلى 2011 ،مرجع سابق يهدف هذا المؤشر الى قياس مدي انفتاح اقتصاد ما على الاقتصاد العالمي و يتم احتسابه على انه مجموع الصادرات و مجموع الواردات كنسبة مؤية من الناتج المحلي الاجمالي ، حيث كلما كان الاقتصاد اكثر انفتاح كان بإمكانه الاستفادة من الموارد المتاحة ، و في الحالة الجزائرية فيما يخص الصادرات لا يمكن الاعتماد على هذا المؤشر لان اغلب الصادرات بترولية حوالي 97 %، اما فيما يخص الواردات فالملاحظ عليها انها في ارتفاع مستمر

5- مؤشر الميزان التجاري للسلع و الخدمات :

جدول رقم (5) حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2005 إلى 2014 القيمة مليون دولار

السنوات	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2014
إجمالي الصادرات	45036	60163	79298	45194	57053	73489	956 62
الواردات	20048	27631	39479	39294	40473	47247	330 58
الميزان التجاري	24989	32532	39819	5900	16580	26242	626 04

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

ويوضح هذا المؤشر أن هناك زيادة متزامنة في الواردات وانخفاض في الصادرات المسجلة خلال الفترة المذكورة أعلاه ، و الملاحظ علي الميزان التجاري للجزائر انه يحقق فائضا غير ثابت من سنة إلى أخرى حيث كان فائض الميزان التجاري سنة 2005 حوالي 24.98 مليار دولار ثم ارتفع إلى 39.81 مليار دولار سنة 2008 و يمكن إرجاع ذلك إلى العوائد البترولية التي حققتها الجزائر في تلك الفترة ، ثم بدءا لانخفاض سنة 2009 و 2010 حيث وصل إلى 16.58 مليار دولار و يمكن إرجاع ذلك إلى الأزمة العالمية حيث أثرت علي الطلب العالمي علي البترول ، و شكلت المحروقات أغلبية الصادرات الجزائرية بحصة 96 . 72 بالمائة من الحجم الإجمالي

6 - مؤشر الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي:

يساعد هذا المؤشر في قياس مدي استدامة المالية العامة للدولة و يساعد في تقييم قدرتها علي تحمل الديون ، إن الديون الخارجية إذا كانت مرتفعة تؤدي إلي خنق عملية التنمية و قد تؤدي إلي اقتراض لتسديد ديون سابقة و بالتالي تصبح الديون عبء علي أجيال المستقبل ، ويمكن النظر إلي ارتفاع نسبة الديون و تراكمها على انه مؤشر للأموال العامة غير مستدامة ⁽¹¹⁾

جدول رقم (6) الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي (الوحدة مليون دولار)

السنة	2001	2003	2004	2005	2007	2010	2011
ن د خ	54709.6	67864.1	85332.9	103081	135012.2	161772.7	198760.1
مجموع الديون الخارجية	22700	23350	21820	17190	5790	5681	4400
الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي	41.5	34.5	25.5	16.6	4.28	3.51	2.21

المصدر : البنك الجزائري بنك الجزائر p174; op-cit : banque d'Algérie

عرفت المديونية الجزائرية الخارجية على المدين المتوسط والطويل اتجاهها نزوليا وذلك منذ سنة 2001، حيث كانت 22.70 مليار دولار و تراجعت إلي 5.92 مليار دولار نهاية 2008 ، و وصلت إلي 4.4 مليار دولار سنة 2011 ، و نفس الشيء بالنسبة إلي نسبة الدين الخارجي إلي الناتج المحلي حيث عرف انخفاضا مستمرا حيث انتقل من 41.5 % سنة 2001 ليصل إلي 2.21 % سنة 2011 و يمكن إرجاع ذلك إلي السياسة التي اتبعتها الجزائر لتسديد الديون الخارجية و خدماتها حيث استغلت ارتفاع المداخيل البترولية

7- مؤشر معدل التضخم السنوي:

يقصد بالتضخم ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهو أحد المؤشرات التي تعكس الخلل الاقتصادي في الدولة، وقد ينشأ التضخم نتيجة لزيادة القوة الشرائية، وتلجأ الدول إلى تطبيق سياسة نقدية ومالية بهدف المحافظة على استقرار الأسعار والسيطرة على الضغوط التضخمية الداخلية (نسبة الإنفاق) والخارجية (الناشئة عن الاقتراض)، بالإضافة إلى إتباع سياسات التصحيح الهادفة إلى توفير العرض من السلع والخدمات .،

1 - هادي الخوقاني و خميس رداد ،مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، المبادئ التوجيهية و المنهجيات ،منشورات الرئاسة العامة للأرصاد و حماية البيئة ، المملكة العربية السعودية ، سبتمبر 2012

جدول رقم (7) معدل التضخم السنوي في الجزائر

السنوات	2001	2003	2004	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم	4.20	4.26	3.97	1.38	3.67	4.85	5.74	3.91	4.52	8.89

المصدر : البنك المركزي الجزائري، التقارير السنوية للمؤشرات المالية و النقدية للجزائر

سجل معدل التضخم سنة 2001 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالتضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بـ 3%، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، كما شهدت سنة 2003 ارتفاعا في معدل التضخم حيث بلغ 4.26 %، و تجاوز معدل التضخم سنة 2004 السقف المحدد في التقرير السنوي لسنة 2004، ثم انخفض بشكل ملحوظ سنة 2005 إلى 1.38%، وهو أدنى مستوى ويمكن عزو هذا الانخفاض إلى تراجع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج و عاود التضخم الارتفاع من جديد سنة 2007 فسجل معدل 3.67 % بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، إن معدل التضخم المسجل سنة 2009 والمقدر بـ 5.74 % يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ سنة 2008، إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، علما أن 60 % من واردات الجزائر تتم بهذه العملة، إن ارتفاع نسبة التضخم هو إشارة إلى عدم توازن الاقتصاد الكلي فهو يقلص في الغالب النمو الاقتصادي

8- مؤشر نسبة الشغل إلى السكان في سن الشغل:

جدول رقم (8) نسبة الشغل إلى السكان في سن الشغل في الجزائر

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة الشغل	29.8	30.4	34.7	34.7	37.2	35.3	37	37.2	37.6	36

المصدر :مدير المنشورة منير خالد براح ، الحسابات الاقتصادية من سنة 2000 إلى 2011، مرجع سابق
نسبة الشغل هي السكان المشتغلون بالنسبة إلى عدد السكان في سن الشغل، و الملاحظ على هذا المؤشر هو الارتفاع المستمر له حيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2001 نسبة 29.8% ثم ارتفعت إلى 34.7% سنة 2005 لتصل إلى 36% سنة 2011، ويرجع ذلك إلى السياسات التي تبنتها الجزائر من أجل توفير مناصب شغل للفئات البطالة بهدف القضاء على البطالة

9- مؤشر نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة :

جدول رقم (9) نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة بالجزائر (الوحدة بالكيلو واط ساعة)

السنوات	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2010	2011	2012
نصيب الفرد من الكهرباء	522	669	869	841	871	921	987	1091	1203

المصدر :البنك الدولي علي الرابط [http:// www.worldbank.org/ibrd](http://www.worldbank.org/ibrd)

إن أهمية المؤشر تكمن في مدى توفر مصادر الطاقة المختلفة وأهمية ذلك في دفع عملية التصنيع ومن ثم التنمية، وأشارت بعض الدراسات إلى أن معيار استهلاك الطاقة أحد المعايير المهمة في تحديد درجة تنمية الدولة من خلفها، بحيث إن الدول ذات الاستهلاك الكبير من الطاقة تسمى دولاً متقدمة، وبالنسبة للجزائر عرف هذا المؤشر تطوراً ملحوظاً حيث انتقل من 669 كيلو وات ساعي سنة 2000 إلى 1203 كيلو وات ساعي سنة 2012

ب- المؤشرات الاجتماعية :

تهتم هذه المؤشرات بمجالات النمو السكاني والتعليم والصحة والاتصالات والمجالات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة بالتنمية البشرية ، والمؤشرات المختارة لهذا الجانب تتمثل في

1- مؤشر المعدل السنوي لنمو السكان (نسبة مئوية) :

عرف معدل نمو السكان بأنه « معدل الزيادة أو النقص في عدد السكان خلال سنة معينة بسبب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، ويعبر عنه بصورة نسبة مئوية من عدد السكان الأساسي

جدول رقم (1) المعدل السنوي لنمو السكان في الجزائر (نسبة مئوية)

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المعدل السنوي لنمو السكان %	2.49	1.48	1.92	1.96	2.03	2.04	2.16	2.07	2.15

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات علي الرابط www.ons.dz

يعتبر النمو السكاني واحدا من العناصر التي تؤثر على الاستدامة الطويلة الأجل ، و قد يشكل النمو السريع ضغطا على قدرات البلاد ، و الملاحظ على هذا المؤشر فيما يخص الجزائر تضاعف النمو الطبيعي للسكان خلال العشرة سنوات الأخيرة حيث انتقل من 1.48% إلى 2.15 % بين سنتي 2000 و 2014 وفي حالة ما إذا استقرت وتيرة النمو الطبيعي لسنة 2014 فإن عدد السكان المقيمين الإجمالي سوف يبلغ 40,4 مليون نسمة بحلول أول . جانفي 2016

2- مؤشر معدل الخصوبة الكلي :

جدول رقم (2) معدل الخصوبة الكلي في الجزائر

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الخصوبة الكلي (طفل / امرأة) %	4.50	2.40	2.81	2.84	2.87	2.87	3.02	2.93	3.03

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات علي الرابط www.ons.dz

هو معدل الإنجاب لكل امرأة حني بلوغها سن 50 سنة ، و معدل الخصوبة حسب العمر أي هو العدد السنوي للولادات لكل امرأة ضمن الفئة العمرية المحددة وفقا لكل 1000 امرأة حيث ترتبط معدلات الخصوبة العالية و التي تقدر ب 5 ولادة لكل امرأة بدرجة ارتفاع المخاطر المتعلقة بالولادة

و ارتفاع الوفيات المتعلقة بالحمل ، ويرتبط هذا المؤشر كثيرا بالمؤشرات الديموغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية ، و الملاحظ على هذا المؤشر فيما يخص الجزائر انه كان مرتفعا خلال سنوات التسعينات حيث وصل إلى 5.50 % ثم استقر في حدود 3 % في السنوات الأخيرة و هو معدل مقبول عموما لان المعدل غير مقبول يقدر ب 1.3 % و يمثل حالة خطر على اندثار المجتمع

3- مؤشر العمر المتوقع عند الولادة (سنة).

جدول رقم (3) العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر (سنة)

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	66.9	72.5	75.6	75.5	76.3	76.5	76.4	77.0	77.2

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات علي الرابط www.ons.dz

يقيس هذا المؤشر عدد السنوات المتوقع أن يعيشها حديث الولادة كمتوسط عند معدلات وفيات لدي عمر محدد و هذا المؤشر هو مؤشر لحالات الوفيات و بالتالي للوضع الصحي و بالتالي هو مؤشر أساسي في التنمية المستدامة ، و الملاحظ على هذا المؤشر فيما يخص الجزائر أنه عرف تحسن كبير حيث انتقل من 66 سنة 1990 إلى 77 سنة 2014 و هو فوق المعدل العالمي المقدر ب 70 سنة

4- مؤشر معدل وفيات الرضع (لكل 1000 ولادة حية):

جدول رقم (4) معدل وفيات الرضع في الجزائر (لكل 1000 ولادة حية)

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل وفيات الرضع	46.8	36.9	25.5	24.8	23.7	23.1	22.6	22.4	22.0

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات علي الرابط www.ons.dz

ويقصد به عدد وفيات الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة لكل 1000 من المواليد الأحياء خلال سنة معينة ، و الملاحظ على هذا المؤشر فيما يخص الجزائر انه عرف تحسن كبير حيث انتقل من 36.9 % سنة 2000 و صل إلى 22 % سنة 2014 و هو ما يدل على الأولوية التي أعطيت لقطاع الصحة من خلال تحسين الخدمات الصحية و ترفيتها خاصة منها المتعلقة بالأمومة و الطفولة

5- مؤشر معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 ولادة حية):

جدول رقم (5) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الجزائر (لكل 1000 ولادة حية)

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	55.7	43.0	29.7	29.0	27.5	26.8	26.1	26.1	25.6

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات علي الرابط www.ons.dz

يقيس هذا المؤشر مدى خطورة حصول الوفاة في الطفولة أو الطفولة المبكرة ، لان الحد من وفيات الأطفال هو احد أهداف التنمية الأكثر و الأشد دعما في العالم ، فعلي سبيل المثال فان نسبة وفيات الطفولة في الدول المتقدمة تقدر ب 9 وفيات لكل 1000 ولادة حية ، وتتأثر درجة الوفاة دون سن الخامسة بالفقر و التعليم خاصة لدي الأمهات ، و توفر الرعاية الصحية و البعد عن مخاطر التلوث ، و الملاحظ على هذا المؤشر انه مرتفع جدا لدي الجزائر ، حيث كان 43 % في سنة 2000 ثم انخفض الي نسبة 25.6 % سنة 2014 مع العلم أن المعدل المقبول و الموضوع عالميا من قبل الأمم المتحدة يقدر ب 6 %

6- مؤشر عدد السكان لكل طبيب.:

جدول رقم (6) عدد السكان لكل طبيب في الجزائر

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2006	2008	2009	2010
عدد السكان لكل طبيب	941	918	887	876	858	849	721	677	640

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات علي الرابط www.ons.dz

يدل هذا المؤشر على مدى زيادة أو نقص عدد الأطباء وبالتالي مقدار الرعاية التي من المتوقع أن يتلقاها الشخص على اعتبار أنه كلما زاد عدد السكان لكل طبيب كلما كان هناك نقص في الرعاية التي من المتوقع أن يتلقاها الشخص، وقد بلغ معدل الأطباء في الجزائر سنة 2000 حوالي 941 شخص لكل طبيب ثم انخفض إلي حوالي 640 شخص لكل طبيب و هو ما يدل علي تحسن هذا المؤشر

7- مؤشر نسبة الإعاقة:

جدول رقم (7) تطور نسبة الإعاقة في الجزائر

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2007	2008	2010	2011
نسبة الإعاقة	59.96	57.66	55.54	53.51	51.72	49.43	50.17	49.65	49.66

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات السكان للديوان الوطني للاحصائيات علي الرابط

www.ons.dz

يقصد بالإعاقة عدد الأفراد الذين يتم إعالتهم من قبل الشخص الذي يتولى الإنفاق عليهم ، هذا المؤشر هو عبارة عن عدد الاطفال (صفر الي 14 سنة) و المسنين فوق 65 سنة كنسبة مؤية لعدد السكان في سن العمل (15 سنة و 64 سنة) ، و تشير نسبة الاعالة الي اثار التغير المحتملة في الهيكلية العمرية للسكان على التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، حيث ترتبط نسبة السكان المعالين بنسبة السكان النشيطين اقتصاديا و تقدم مؤشرا على متطلبات و احتياجات الدعم الاجتماعي و في ظل انخفاض مستوي الخصوبة تنخفض نسبة الاعالة و هذا مبدئيا لانه اذا استمرت نسبة الخصوبة

منخفضة ستؤدي في النهاية إلى ارتفاع نسبة الشيخوخة و من ثم ارتفاع نسبة الاعالة ، و الملاحظ على هذا المؤشر فيما يخص الجزائر انه عرف انخفاضا كبير فبعدها كان 60 % سنة 2001 انخفض هذا المؤشر إلى 50 % سنة 2011 و هم ما يدل على أن الفئة المعالة هي نصف الفئة النشطة

8- مؤشر الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية من الإجمالي (نسبة مئوية):

جدول رقم (8) الالتحاق بالمدارس في الجزائر، المرحلة الابتدائية من الإجمالي (نسبة مئوية)

السنة الدراسية	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007
معدل الالتحاق	91.88	93.03	93.46	93.65	93.70	94.84	95.39

المصدر : وزارة التربية الوطنية الموقع الالكتروني للوزارة

هذا المؤشر هو عبارة عن عدد التلاميذ المسجلين في الطور الابتدائي و المتوسط و البالغة أعمارهم ما بين 6 و 13 سنة نسبة إلى عدد الأطفال البالغة أعمارهم ما بين 6 و 13 سنة ، و التعليم أساسي للتنمية المستدامة و يساعد على تحسين قدرة الناس على التطرق إلى مسائل البيئة و التنمية ، كما انه أساسي للتوعية البيئية و الأخلاقية ، المستدامة و الملاحظ على هذا المؤشر في الجزائر انه في تطور وتحسن مستمر فبعدها كان 90.65 % سنة 2001/2000 وصل إلى 95.39 % سنة 2008/2007 علما أن الهدف العام و المقبول عالميا يبلغ 100%

9- مؤشر خطوط الهاتف (العدد لكل 1000 من السكان):

جدول رقم (9) خطوط الهاتف في الجزائر (العدد لكل 1000 من السكان)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2011	2012	2013	2014
و الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول (لكل 100 فرد)	40	61	79	76	90	94	98	95	93

المصدر : البنك الدولي علي الرابط [http:// www.worldbank.org/ibrd](http://www.worldbank.org/ibrd)

يعتبر هذا المؤشر مقياسا لدرجة نمو قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية و هو مرتبط بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية و المؤسسية ارتباط وثيقا و يعتبر استعمال وسائل الاتصال الحديث التي لا تشكل خطرا على البيئة ذو أهمية كبيرة في دعم التنمية المستدامة و الملاحظ على هذا المؤشر في الجزائر انه في تطور وتحسن مستمر فبعدها كان 40 مشترك لكل 100 شخص سنة 2005 أصبح 93 مشترك لكل 100 شخص سنة 2014

10- مؤشر مستخدمو الإنترنت (لكل 100 شخص):

جدول رقم (10) مستخدمو الإنترنت في الجزائر (لكل 100 شخص)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مستخدمو الإنترنت لكل 100 شخص	6	7	9	10	11	13	14	15	17	18

المصدر: البنك الدولي علي الرابط [http:// www.worldbank.org/ibrd](http://www.worldbank.org/ibrd)

يوفر الانترنت و استخدامه الفرص لوضع التعليم و المعلومات بين يدي الجميع و يفتح آفاق جديد لمصادر المعلومات و يفتح فرص اقتصادية جديدة و اختيارات أكثر صداقة للبيئة و يساهم في تسهيل الخدمات الرئيسية كالصحة و التعليم مما يساهم في التنمية المستدامة و الملاحظ على هذا المؤشر انه في تطور مستمر فيما يخص الجزائر فبعدما كان 6 افراد مشتركين لكل 100 شخص سنة 2005 أصبح 18 فرد مشترك سنة 2011

11- مؤشر السكان الذين يحصلون على الصرف الصحي (نسبة مئوية):

جدول رقم (11) السكان الذين يحصلون على الصرف الصحي في الجزائر (نسبة مئوية)

السنوات	1990	2000	2005	2006	2007	2009	2010	2011	2012
السكان الذين يحصلون على الصرف الصحي	89	92	94	94	95	95	95	95	95

المصدر: البنك الدولي علي الرابط [http:// www.worldbank.org/ibrd](http://www.worldbank.org/ibrd)

نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي خاص بهم للتخلص من الفضلات البشرية و المنزلية و يشكل هذا المؤشر مقياس أساسي لتقييم التنمية المستدامة و بشكل خاص المتعلقة بالصحة ، فهي تمثل مدي إمكانية البعد عن مخاطر النفايات و الأمراض المعدية ، و الملاحظ على هذا المؤشر فيما يخص الجزائر تحسن نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي فقد انتقل من 89 % سنة 1990 إلى 95 % سنة 2012

14- مؤشر سكان الحضر كنسبة من المجموع (نسبة مئوية).

جدول رقم (14) سكان الحضر في الجزائر كنسبة من المجموع (نسبة مئوية)

السنوات	1977	1987	1998	2008
سكان الحضر كنسبة من المجموع (نسبة مئوية)	39.45	49.67	58.30	65.93

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علي إحصائيات السكان المعدة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات

يعتبر هذا المؤشر دليلاً على درجة التحضر ، حيث يعتبر التحضر بعداً جوهرياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و التنمية المستدامة إذ تملك الأماكن الحضرية خصائص مميزة اجتماعية و اقتصادية لا توجد في المناطق الريفية ، و الملاحظ على هذا المؤشر فيما يخص الجزائر هو ارتفاع هذا المؤشر حيث كان في سنة 1977 حوالي 39.45 % وانتقل في سنة 1987 إلى 49.67 % ، و في سنة 1998 بلغ 58.30 % وفي سنة 2008 بلغ 65.93 % ، لكن هذا التطور يمكن إرجاعه إلى أسباب أمنية بالدرجة الأولى خاصة في سنوات العشرية السوداء حيث ساهمت في انتقال كثير من سكان الأرياف إلى المدن

ج- المؤشرات البيئية:

لقد سنت الجزائر في إطار حماية البيئة 12 قانوناً توطر العمل البيئي داخل الدولة ، والمؤشرات البيئية التي سوف نتعرض لها تتمثل في

1- مؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري):

جدول رقم (1) انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)

السنوات	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون	3	3	3	3	3	3	3	3	3

المصدر: البنك الدولي علي الرابط [http:// www.worldbank.org/ibrd](http://www.worldbank.org/ibrd)

هي الانبعاث التي تنتج نتيجة للأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها البشر و يقيس هذا المؤشر انبعاث ثاني أكسيد الكربون و حصة الفرد منها لأنها تؤثر على المناخ ، و لان أواخر القرن العشرين شهدت ارتفاع كبير في انبعاث الغازات الدفينة الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية مما أدت إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض و تغير المناخ ، و الملاحظ علي هذا المؤشر انه مستقر في الجزائر منذ سنوات في حدود 3 طن المتري للفرد

2- مؤشر مساحة الغابات (كيلومتر مربع):

جدول رقم (2) مساحة الغابات في الجزائر (كيلومتر مربع)

السنوات	1990	2000	2005	2006	2007	2009	2010	2011	2012
مساحة الغابات	16670	15790	15360	15272	15184	15008	14920	14832	14744

المصدر: البنك الدولي علي الرابط [http:// www.worldbank.org/ibrd](http://www.worldbank.org/ibrd)

يشمل هذا المؤشر مناطق الغابات الطبيعية و المزروعة و الغرض من هذا المؤشر هو إظهار مجموع مساحة الأراضي التي تحتلها الغابات و الأراضي الحرجية و المراعي و مدي التغير الذي يحصل فيها مع مرور الزمن و أسبابه ، لان الغطاء ألغابي يلعب دوراً إيكولوجياً مهماً و اقتصادي و هم يوفر موارد مهمة للمجتمعات و فرص عمل و التنوع البيولوجي ، و الملاحظ على هذا المؤشر انه في تناقص

مستمر بالنسبة للجزائر و هذا راجع للاستغلال الغير عقلاني لهذا مورد

3- مؤشر المناطق المحمية البرية والبحرية (%) من إجمالي المساحة الإقليمية):

جدول رقم (3) المناطق المحمية البرية والبحرية في الجزائر (%) من إجمالي المساحة الإقليمية)

السنوات	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012
المناطق المحمية البرية والبحرية	6	6	6	6	6	6	6	7	7

المصدر: البنك الدولي علي الرابط [http:// www.worldbank.org/ibrd](http://www.worldbank.org/ibrd)

يعني هذا المؤشر بقياس المساحة المحمية من الأنظمة الايكولوجية للأراضي كنسبة مئوية من مجموع الأنظمة الايكولوجية للأراضي و المياه الداخلية و الأنظمة الايكولوجية البحرية ، ويتم استخدام هذه المناطق كمنتزهات و معالم طبيعية و محميات طبيعية ، ويمثل هذا المؤشر مدي حماية المناطق المهمة لحفظ التنوع البيولوجي و المناطق المحمية ضرورية للحفاظ على التنوع الايكولوجي و دليل علي التنمية المستدامة ، و الملاحظ علي هذا المؤشر فيما يخص الجزائر أن عدد المناطق المحمية لا بأس به عموما

4- مؤشر السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة (نسبة مئوية):.

جدول رقم (4) السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة في الجزائر (نسبة مئوية)

السنوات	1990	2000	2005	2006	2007	2009	2010	2011	2012
(نسبة السكان الذين تتاح لهم سبل الحصول على مياه الشرب)	94	89	86	85	84	84	84	84	84

المصدر: البنك الدولي علي الرابط [http:// www.worldbank.org/ibrd](http://www.worldbank.org/ibrd)

يقيس هذا المؤشر نسبة التقدم للسكان الذين يمكنهم الحصول كمية كافية من المياه الصالحة للشرب في المسكن أو على مسافة ملائمة من مساكنهم ، لان الحصول على المياه المأمونة يقلل من مخاطر الإصابة بالإمراض الناتجة عن تلوث المياه و انتقال العدوى و هو من المؤشرات المهمة في التنمية المستدامة و الملاحظ علي الجزائر فيما يخص هذا المؤشر انه عرف هبوطا تنازليا فبعدما كان يمثل نسبة 94 % من السكان سنة 1990 انخفض إلي نسبة 84 % سنة 2012

5-مؤشر معالجة النفايات و مياه الصرف الصحي :

يقيس هذا المؤشر المستوي المحتمل للتلوث الناتج عن الصناعة أو الأنشطة الأخرى و مدي التحكم في مصادر التلوث و العمل علي تقليلها و معالجتها مما يساهم في الحفاظ على البيئة ، و الجزائر تنتج سنويا ما يقدر ب 200 ألف طن من النفايات الخاصة الخطرة ، الناتجة أساسا عن النشاطات الصناعية و الزراعية و العلاجية ، هذه الأخيرة كانت تخزن ضمن وحدات إنتاجها أو يتم التخلص منها بطرق غير قانونية في المزابل العمومية المخصصة أساسا للنفايات المنزلية ، وفي هذه الحالة تكون مصدر

خطر دائم يتسبب في تلوث المياه السطحية و الجوفية ، وقد شرعت وزارة البيئة وتهيئة الإقليم في وضع إستراتيجية بيئية وطنية معتمدة على الصعيد الوطني حول وضعية البيئة و المخطط الوطني للنشاطات البيئية و التنمية المستدامة ، بحيث تتمكن من تسيير النفايات الخاصة تسييرا جبريا يخضع للمقاييس البيئية العالمية ، هذه العملية المعلن عليها في كل الولايات ستسمح بتفادي الأخطار المتعلقة بتسيير المواد الكيميائية الخطرة ، و النفايات الخاصة ، وقد صادق المجلس الشعبي الوطني ، في قانون الميزانية لسنة 2002، على مشروع قانون مراقبة و تسيير النفايات و طرق التخلص منها ، وتجدر الإشارة إلى أن المخطط الوطني للنفايات الخاصة سيسمح بتقدير كميتها و خصائص النفايات التي يمكن إعادة تدويرها و تلك التي يتم التخلص منها ، كما سيسمح بتحديد عدد مراكز و مواقع المعالجة الموجودة في أنحاء البلاد ، ومن ثم استنتاج الأولويات اللازمة لإنشاء مراكز جديدة و اختيار أنظمة الجمع التفريغ و الفرز ، مع الأخذ بالإمكانيات المالية و الاقتصادية بعين الاعتبار ، وسيتم مباشرة برنامج وطني ضمن هذا النشاط سينصب على انجاز 33 محطة تصفية وكذا التأهيل الصيانة للمحطات الموجودة، وستخصص المياه المسترجعة، من باب الأولوية، للحجرات الصناعية ، وستتواصل عملية بناء شبكات جمع المياه المستعملة حول برنامج عمل يشمل مجموع 2500 كيلومتر

الخلاصة:

بادرت الجزائر إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة في معظم المجالات الحيوية لاسيما في المجال البيئي ، حيث وضعت الدولة آفاق تنموية على المدى البعيد ، فرأت في ظل تحقيق التنمية المستدامة أن تقوم بدراسات إستراتيجية استشرافية حول مستقبل التنمية في البلاد ، فوضعت الجزائر إستراتيجية للعشرية من 2001 إلى 2011 بهدف تحقيق بعض الأهداف التنموية من بينها ، إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والعمل على النمو المستدام وتقليص ظاهرة الفقر ، و حماية الصحة العمومية للسكان ، وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار هذه التنمية، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين ، وكانت أهم النتائج و المؤشرات التي حققتها الجزائر خلال هذه الفترة تتمثل في

- تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي من سنة 2001 إلى سنة 2011 بزيادة تفوق 88% . وهذا يعني أن الجزائر قد انتقلت من الشريحة الدنيا إلى الشريحة الوسط أي من 2996 دولار إلى 9265 دولار ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط
- تحسن مؤشر الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث عرف ارتفاعا مطرد حيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2001 نسبة 22.8 % ثم ارتفعت لتصل إلى 31.9 % سنة 2011 ، و يمكن إرجاع ذلك إلى الطفرة المالية التي حققتها الجزائر من ارتفاع أسعار البترول
- تحسن مؤشر إجمالي الادخار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الملاحظ حيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2001 نسبة 41.89% ثم ارتفعت لتصل إلى 64.30% سنة 2009
- تحسن الميزان التجاري للجزائر حيث كان فائض الميزان التجاري سنة 2005 حوالي 24.98 مليار

- دولار ثم ارتفع إلى 39.81 مليار دولار سنة و يمكن إرجاع ذلك إلى العوائد البترولية التي حققتها الجزائر في تلك الفترة 2008 ثم بدءا بالانخفاض سنة 2009 و 2010 حيث وصل إلى 16.58 مليار دولار و يمكن إرجاع ذلك إلى الأزمة العالمية حيث أثرت على الطلب العالمي على البترول
- عرفت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي انخفاضا مستمرا حيث انتقل من 41.5 % سنة 2001 لتصل إلى 2.21 % سنة 2011
- يتسم المجتمع الجزائري بأنه مجتمعاً فتيّاً يغلب عليه فئة الشباب وهي فئة القوى العاملة (الناشطون اقتصادياً)، و بلغت نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان في سنة 2000 نحو 40.3% و ارتفعت إلى 42.5% في سنة 2006 ثم انخفضت لتصل إلى 40% في سنة 2011
- الملاحظ على مؤشر معدل النمو السكاني فيما يخص الجزائر انه تضاعف خلال العشرة سنوات الأخيرة حيث انتقل من 1.48% إلى 2.15 % بين سنتي . 2000 و 2014
- مؤشر معدل الخصوبة فيما يخص الجزائر كان مرتفعاً خلال سنوات التسعينات حيث وصل إلى 5.50 ‰ ثم استقر في حدود 3 ‰ في السنوات الأخيرة و هو معدل مقبول عموماً
- مؤشر العمر المتوقع عند الولادة فيما يخص الجزائر عرف تحسناً كبيراً حيث انتقل من 66 سنة 1990 إلى 77 سنة 2014 و هو فوق المعدل العالمي المقدر ب 70 سنة
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة الملاحظ على هذا المؤشر انه مرتفع جداً لدى الجزائر، حيث كان 43 ‰ في سنة 2000 ثم انخفض إلى 25.6 ‰ سنة 2014 مع العلم أن المعدل المقبول و الموضوع عالمياً من قبل الأمم المتحدة يقدر ب 6 ‰
- مساحة الغابات الملاحظ على هذا المؤشر انه في تناقص مستمر بالنسبة للجزائر و هذا راجع للاستغلال الغير عقلاني لهذا المورد
- مؤشر السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة هو من المؤشرات المهمة في التنمية المستدامة و الملاحظ على الجزائر فيما يخص هذا المؤشر انه عرف هبوطاً تنازلياً فبعدما كان يمثل نسبة 94 % من السكان سنة 1990 انخفض إلى نسبة 84 % سنة 2012

قائمة المراجع :

1. هادي احمد الفراجي ، التنمية المستدامة في استراتيجيات الامم المتحدة ، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى 2015 ، عمان ،الأردن
2. حدة فروحات، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيقي التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 7، 2010/2009
3. نبيل إسماعيل أبو شريحة، التوعية البيئية والتنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر،
4. اسيا قاسيمي ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ، الملتقى الدولي الثاني السياسات والتجارب التنموية

5. وراء زكي الطويل -التنمية المستدامة و الأمن الاقتصادي - دار زهران للنشر و التوزيع -الطبعة الأولى -2010الأردن -
6. ريدة ديب وسليمان مهنا، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، سوريا، 2009،
7. ف. دوجلاس موسشيت. مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000،
8. الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الأسكوا، نيويورك، 1998،
9. المادة 04 من القانون رقم 10-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 43 ،
10. Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement , Glossaire de l'environnement et du développement durable ,Alger, 2004،
11. عبد السلام أديب- مفهوم التنمية المستدامة- مقالة علي الانترنت لوحظ يوم السبت، 29 جويلية 2015 علي الموقع <http://www.mstdama.com/index.php?option=com>
12. عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، **التنمية المستدامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007،
13. حرفوش سهام وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف
14. نعيم سلمان بارود، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية ، الجامعة الإسلامية غزة جانفي 2005 ، فلسطين ،
15. هادي الخوقاني و خميس رداد، مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، المبادئ التوجيهية و المنهجيات ،منشورات الرئاسة العامة للأرصاد و حماية البيئة ، المملكة العربية السعودية ، سبتمبر 2012
16. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار -علي الرابط <http://www.andi.dz>
17. البنك الدولي علي الرابط <http://www.worldbank.org/ibrd>
18. منير خالد براح ، الحسابات الاقتصادية من سنة 2000الي 2011 ،رقم المنشور 609 ،المديرية التقنية المكلفة بالمحاسبة الوطنية و الديوان الوطني للإحصائيات ،سبتمبر 2011 ، علي الرابط www.ons.dz
19. المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS
20. بنك الجزائر : op-cit ;p174 banque d'Algérie
21. وزارة التربية الوطنية الموقع الالكتروني للوزارة